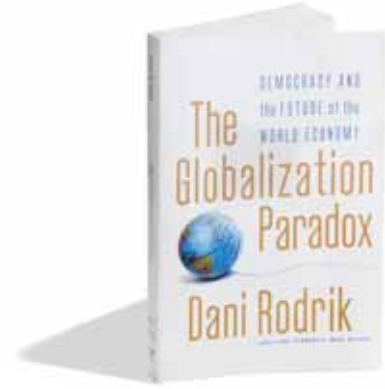


حمية العولمة



داني رودريك
Dani Rodrik

مشاركة العولمة

The Globalization Paradox

الديمقراطية ومستقبل الاقتصاد العالمي

Democracy and the Future of the World Economy

W.W. Norton & Company, New York and London, 2011, 288 pp., \$26.95 (cloth).

يوجه

داني رودريك النقد منذ فترة طويلة للنظام الدولي القائم. ويستكمل كتابه الجديد الرائع كتابا سابقا له عن تأثير التجارة الدولية الذي غالبا ما يسبب اضطرابات على أسواق العمل الوطنية والسياسات الاجتماعية. ويتناول الكتاب الجديد هذا الموضوع ويتوسع فيه ليشمل العولمة المالية. ويناقش أيضا الشرعية الديمقراطية للنظام الدولي القائم. ويختتم رودريك الكتاب بالنظر في كيفية إصلاح الاقتصاد العالمي. ولا يقصد المؤلف العولمة في حد ذاتها؛ فهو يدافع بقوة عن كل من الرأسمالية والعولمة لامتلاكهما القدرة على إحداث تطور اقتصادي سريع إذا ما أحسن استخدامهما. إن هدفه هو «العولمة المفرطة»، التي تتضمن الإلغاء الشامل للحواجز أمام التجارة والتمويل، مع فرض قيود صارمة على حرية الحكومات الوطنية في التدخل في اقتصاداتها المحلية. وهذا هو البرنامج الذي يروج له منذ عدة عقود «أنصار أصولية السوق» في مجال مهنة الاقتصاد وداخل مؤسسات دولية معينة.

قابلة للتطبيق العملي فحسب؛ بل غير مرغوب فيها أيضا. وتؤكد قيود الشرعية الديمقراطية أن الحكم العالمي سيفرغ العامل المشترك الأصغر، وهو نظام من القواعد الضعيفة غير الفعالة. فنحن إذن نواجه المخاطرة الكبرى المتمثلة في تضائل آليات الحكمة حولنا، مع تخلي الحكومات الوطنية عن مسؤولياتها بينما لا أحد غيرها يضطلع بتلك المهام».

ويخلص رودريك إلى أن البديل للحكومة العالمية هو تقوية الدولة القومية. ويقترح لتحقيق ذلك سبعة مبادئ للإصلاح العالمي الذي يتيح استعادة قدر كبير من استقلالية سياسة البلدان المنفردة والتي فُقدت منذ وقف العمل بنظام بريتون وودز.

وتلك المبادئ مثيرة للاهتمام، وإن كانت تثير بعضا من الأسئلة المعقدة حول التطبيق. على سبيل المثال، ينص المبدأ السابع على أن «البلدان غير الديمقراطية لا يمكنها الاعتماد على نفس الحقوق والمزايا في النظام الاقتصادي الدولي كالبلدان الديمقراطية». ولا تصنف الصين عادة كبلد ديمقراطي لأنها دولة حزب واحد بدون انتخابات حرة. ومع ذلك، فقد حققت معجزات من حيث النمو والحد من الفقر. ومعاينة الصين لأنها بلد غير ديمقراطي قد يهدد هذا الإنجاز، وقد تتسبب أيضا في جلب المتاعب. فالصين ستصبح في القريب العاجل صاحبة أكبر اقتصاد في العالم ولن تقبل بهذا النوع من التدخل.

ويثير هذا الموضوع سؤالاً أكثر عمومية عن التمثيل السياسي لإصلاحات رودريك المقترحة. إن نظام بريتون وودز ونظام السوق الحرة الذي حل محله كانا من إعداد الولايات المتحدة وحلفائها الأكثر ثراءً تمثيلاً مع أولوياتهم آنذاك. ومع صعود البرازيل والصين والهند وغيرهم من عمالقة الاقتصاد في الأفق، بدأ ميزان القوى العالمي في التحول. ولن تنجح أي مقترحات للإصلاح بدون دعم من تلك القوى العظمى. وسيكون من المثير للاهتمام معرفة كيفية استقبال تلك البلدان لأفكار رودريك.

روبرت روثورن

أستاذ فخري، جامعة كامبريدج

ويعارض رودريك المنهج الأصولي على مستويين. أولاً، يعتمد هذه البرنامج على نسخة غير منقحة من النظرية الاقتصادية التي نادراً ما تطبق عملياً وتتعارض مع التجارب التاريخية. وخلال مرحلة انطلاقها، قامت أغلبية الاقتصادات التي أصبحت متقدمة اليوم بالتنشيط الفعال للتصنيع باستخدام تدابير مثل ضوابط رأس المال، والدعم، وفرض قيود على الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر. ويصدق هذا الأمر على الصين والهند في الفترة الأخيرة وحتى اليوم إلى حد ما. ولا تضمن تلك السياسات تحقيق النجاح، لكن عدد البلدان الفقيرة الذي حقق الانطلاق بدونها قليل.

وينبغي أيضاً أن نأخذ السيادة الوطنية في الحسبان. وحتى إذا كان البرنامج الذي يدعمه أنصار أصولية السوق ملائماً، فليس ثمة مبرر لفرضه على الحكومات التي يُفترض أن تتمتع بالسيادة. فكل بلد له الحق في الخطأ ما دام لا يتسبب في إلحاق أضرار جسيمة بالآخرين. ويحتاج النظام الدولي إلى قواعد، على أن تكون مرنة وتتيح للحكومات الوطنية حرية واسعة للتجربة. وكانت هذه هي الحجة في ظل نظام بريتون وودز القديم، الذي كان يحقق في قمة ازدهاره نجاحاً مذهولاً في دعم النمو الاقتصادي والتوفيق بين الاستقلال الوطني والنظام الدولي.

وأصولية السوق غالباً ما تصاحب الرأي القائل بأن الزمن قد عفا على فكرة الدول القومية— إذ أنها فقدت دورها بفعل الاتصالات العالمية وقوى السوق، وأن دورها سوف يتراجع تدريجياً أمام المؤسسات فوق القومية. والنتيجة المنطقية لهذه العملية هي الحكومة العالمية. ويعرب رودريك عن شكوكه في إمكانية تحقيق تلك الحكومة العالمية، بل هو أكثر تشككاً حول مدى الرغبة في وجودها، وفي هذا السياق يقول:

«هناك ببساطة كثير من أوجه التناقض بين بلدان العالم بحيث يتعذر إخضاعها لقواعد مشتركة، حتى وإن كانت تلك القواعد بشكل ما نتاجاً لعملية ديمقراطية. إن المعايير والنظم العالمية ليست غير

القوة المدخرة



باري آيكنغرين
Barry Eichengreen

ميزة مفرطة

Exorbitant Privilege

تراجع الدولار ومستقبل النظام النقدي الدولي

The Decline of the Dollar and the Future of the International Monetary System

Oxford University Press, New York, 2011,
224 pp., \$27.95 (cloth).

كتاب باري آيكنغرين الجديد

في الوقت المناسب تماما، ففي

١٥ سبتمبر ٢٠١٠ - وهو موعد

الذكرى الثانية لانتهاء مؤسسة الخدمات المالية

ليمان براذرز- أدى تدخل بنك اليابان لتخفيض

قيمة الين إلى إثارة موجة من ردود الأفعال في

كوريا والبرازيل، وزاد من حدة الموقف بين الصين

والولايات المتحدة حول قيمة اليوان. وبدأت جولة

جديدة من حروب العملات، ويخشى الكثيرون

أن تؤدي تحركات مماثلة لما حدث في ثلاثينات

القرن الماضي لتخفيض قيمة العملات إلى العودة

إلى الحمائية والقومية الاقتصادية وزيادة التوتر

الدولي.

ويبدأ آيكنغرين بتساؤلات أقدم- لا تدور بشكل

كبير حول التلاعب بالعملات الضعيفة للحصول

على مزايا تجارية باعتبارها مزايا القوة- وهي

كيف تستفيد الولايات المتحدة من دور الدولار

بوصفه عملة الاحتياطيات الرئيسية على مستوى

العالم؟ وما هي «الميزة المفرطة» التي هاجمها

السياسيون الفرنسيون منذ الستينات؟ وهل يمكن أن

توجد عملة رئيسية واحدة فقط للاحتياطيات؟

وجاءت إجابات آيكنغرين على تلك التساؤلات

الاستخدام المتزايد لأصول أرصدة الاحتياطيات

الدولية التي أوجدها صندوق النقد الدولي، وهي

حقوق السحب الخاصة. وقد أنشئت هذه الحقوق في

عام ١٩٦٩ لتكتمل الاحتياطيات الرسمية للبلدان

الأعضاء، ويتم تقييمها على أساس سلة من أربع

عملات دولية رئيسية، ويمكن مبادلة حقوق السحب

الخاصة بعملات قابلة للتداول الحر. لكن آيكنغرين

يتشكك في إمكانية استخدام حقوق السحب الخاصة

كوسيط دولي مشترك للصرف. ويصف مبررات

وجود عملة عالمية بأنها «ضرورة ملحة نظريا»،

لكنها غير ممكنة من الناحية العملية. ويقول أيضا

«ما دام لا توجد حكومة عالمية تكون مساءلة عن

أعمالها، فلن يكون هناك بنك مركزي عالمي».

ويبدو القسم الذي يتناول العملة العالمية

متناقضا مع الحديث عن ظهور اليورو، الذي يصدر

في النهاية عن بنك مركزي لا يخضع لرقابة أو

مساءلة أي حكومة. وقد نشأ اليورو نتيجة محاولات

مستمرة للتعاون النقدي في مواجهة مخاوف بشأن

الموقف العالمي. وساعدت فترات ضعف الدولار

في إصدار اليورو: الضغوط وما أعقبها من انهيار

نظام أسعار التعادل في أوائل السبعينات وسوء

إدارة العملة الأمريكية في أواخر السبعينات وأوائل

التسعينات. وقد تعرض التعاون الأوروبي للمشكلات

نفسها التي يقول آيكنغرين أنها تواجه سلة العملات

العالمية. وحاول الأوروبيون خلال الثمانينات

تشجيع الاستخدام الخاص لوحدة النقد الأوروبية

(تمهيدا لليورو). وصدرت السندات والقروض بوحدة

النقد الأوروبية، لكن سوق العملة المخلقة كانت

من الضعف بحيث لم يتح لها الصمود في مواجهة

أزمات سعر الصرف الحادة في أوائل التسعينات.

ويدرس القسم الأخير في الكتاب احتمال

حدوث انهيار سريع للدولار، وهو الأمر الأكثر

معقولية كما يقول آيكنغرين، نتيجة لعجز المالية

العامة الأمريكية الخارج عن السيطرة. ويرى أن

أزمة اليورو في عام ٢٠١٠ قد وضعت بلدان منطقة

اليورو على الطريق لضبط أوضاع المالية العامة،

في حين أن هناك دعم سياسي ضئيل في الولايات

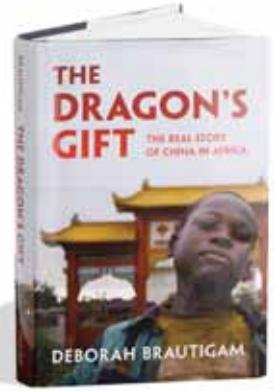
المتحدة للقيام بإصلاحات مماثلة.

هارولد جيمس

أستاذ التاريخ والشؤون الدولية

جامعة برينستون

التنين الذي أسىء فهمه



ديبورا بروتيجام
Deborah Brautigam

هدية التنين The Dragon's Gift

القصة الحقيقية وراء الوجود الصيني في أفريقيا

The Real Story of China in Africa

Oxford University Press, Oxford, New York, 2009,
397 pp., \$23.96 (cloth).

الصين باهتمام بالغ في إفريقيا وفي المناقشات حول الاقتصادات الإفريقية، ليس فقط لحجم المعونة والتجارة والاستثمارات الصينية، ولكن أيضا بسبب الزيادة السريعة في هذه المجالات الثلاثة. وجاء رد فعل الحكومات الإفريقية ومنظمات المجتمع المدني والمانحين والمنظمات الدولية بمزيج من الحماس والشك والقلق بشأن منافع وتكاليف العلاقات الاقتصادية الصينية مع إفريقيا.

وكتاب ديبورا بروتيجام الأخير ليس هو أول كتاب يتناول هذا الموضوع، لكنه يتميز بجهوده لعرض تجربة الصين في إفريقيا من منظور صيني، بما في ذلك المصادر الرسمية وغير الرسمية، المعلنة وغير المعلنة. والبروفيسور بروتيجام مؤهلة تماما لتأليف هذا الكتاب، فقد درست اللغة الصينية وعملت على نطاق واسع في كل من الصين وإفريقيا لأكثر من عقدين من الزمان، وتركز معظم عملها على العلاقات الاقتصادية الصينية- الإفريقية.

وتتمثل قوة كتاب «هدية التنين» في مجموعة المقابلات الواسعة والمتنوعة مع المسؤولين من الحكومة الصينية في إفريقيا، ومديري المصانع الصينية، وغيرهم من الصينيين والأفارقة

مطلقا في معظم الحالات- يحد من الفرص المتاحة أمام المسؤولين الأفارقة لتحويل مسار هذه الأموال). ومع هذا، فهناك ارتباط وثيق بين نقطة القوة في الكتاب ونقطة ضعفه الرئيسية. وإذا أخذنا في الحسبان أن البروفيسور بروتيجام تركز بدرجة كبيرة على المعونة الصينية وعلى أنشطة المشروعات المملوكة للدولة، نرى أن كتابها يعتمد بدرجة كبيرة وبلا مناص على الروايات، وهو ما يتعارض مع المنهج القائم بشكل أكبر على البيانات، (ولكنه أكثر تركيزا على التجارة والاستثمار) الذي اتبعته دراسة Harry G. Broadman من البنك الدولي في عام ٢٠٠٧ بعنوان «طريق الحرير في إفريقيا» (Africa's Silk Road).

وتضطر المؤلفة مثلا إلى انتهاج أسلوب سرد الحكايات عند محاولة تقدير تدفقات المعونة الصينية لإفريقيا في عام ٢٠٠٧. وتشتمل تقديراتها على: (١) رقم عام ٢٠٠١ للفروض العالمية بشروط ميسرة التي قدمها البنك الصيني للتصدير والاستيراد، و(٢) استخدام معدل النمو السنوي لقروض المعونة الخارجية الكلية بشروط ميسرة من التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥ لاستقراء الرقم الخاص بعام ٢٠٠٧ من أرقام عام ٢٠٠١، و(٣) تقرير صدر في أواخر ٢٠٠٣ حول مناقشات دارت بين مسؤول صيني والسفراء الأفارقة ويشير إلى حصة إفريقيا من المعونة خلال السنوات الأربع السابقة. والحصول على بيانات مماثلة عن أي من المانحين الرئيسيين الآخرين سيكون أمرا سهلا يقوم على البحث عن الرقم المنشور، لكن المؤلفة تذكر بصورة متكررة أن الحكومة الصينية تعتبر أن المعلومات الكمية عن المعونات الخارجية وشروط العقود ومعظم ما يتصل بذلك من معلومات من أسرار الدولة.

وبالرغم من تلك الصعوبات المتكررة، فإن انتقادات المؤلفة لشفافية الحكومة الصينية قليلة وضمنية في معظم الأحيان على نحو يثير الدهشة. وتستند إلى القول الأكاديمي المأثور القديم «إن جمع كلمة «رواية» ليس «بيانات»، لكنها تواصل بقولها إن الروايات ستظل هي السند إلى أن تتوافر معلومات أفضل. ومع ذلك، فإن الاعتماد على التقارير والمقابلات الصحفية يظل مصدرا لقلق القراء.

توماس دورسي

مستشار في إدارة الإستراتيجيات
والسياسات والمراجعة
صندوق النقد الدولي

والمشاركين والمراقبين من بلدان أخرى. وتنقل المؤلفة من خلال تلك المقابلات إحساسا غنيا بنظرة الصينيين إلى كيفية استفادة البلدان الإفريقية من خبرتهم. وتقدم أيضا لمحة عن الرؤى الصينية والإفريقية للمعونة ومشروعات الاستثمار الصينية في إفريقيا، بما في ذلك قصص نجاحها ومتاعبها وإخفاقاتها. وتتضمن الموضوعات التي تتناولها الكاتبة التوترات الثقافية بين المديرين الصينيين والعمال الأفارقة حول ساعات العمل والأجور، وقلق الجانب الإفريقي من العدد الكبير من المديرين والعمال الصينيين الوافدين للمعونة ومشروعات الاستثمار مقارنة بنظرائهم التابعين للمانحين والمستثمرين الغربيين (بالرغم من الانخفاض الكبير في تكلفة العمالة الصينية مقارنة بالعمالة الغربية)، وتبادل الاتهامات حول المسؤولية عن الفشل في نقل الخبرة الفنية والإدارية.

وتكرر البروفيسور بروتيجام بصورة مقنعة مبررات سوء فهم التدخل الاقتصادي الصيني في إفريقيا في أغلب الأحوال. وتلاحظ، بصفة خاصة، وجود خلط في أغلب الأحوال بين استثمار الشركات الصينية من خلال الكيانات المملوكة للدولة وبين المعونة الخارجية لإفريقيا، وتركز السياسة الصينية بوضوح على فرص المنفعة المتبادلة للتعاون بين بلدان الجنوب، وتستشهد أيضا بالتقارير الصحفية والخطابات التي غالبا ما يساء فهمها (وذلك على سبيل المثال نتيجة للأخطاء في ترجمة الأرقام أو الخلط بين أرقام المبالغ بالدولار الأمريكي وبالـيوان).

ويشير كتاب «هدية التنين» إلى أنه غالبا ما توجد مبالغة في تقارير المعونة والتجارة والتدفقات الاستثمارية الصينية والتي تكون عباراتها مثيرة للقلق أحيانا. ويوضح أيضا سرعة تنامي التجارة بين الصين وإفريقيا، برغم أنها بدأت من مستوى منخفض. وتحاول الكاتبة معالجة العديد من المسائل الأخرى المثيرة للجدل والملازمة لعلاقات الصين الاقتصادية مع إفريقيا، بما فيها الفساد (الأمر الذي يثير النقطة الجديدة إلى حد ما والمتمثلة في أن التحويل المباشر للمعونة من الحكومة الصينية إلى الكيانات الصينية التي وقع عليها الاختيار لتنفيذ مشروعات الاستثمار في إفريقيا - وإن كانت تلك الأموال لا تغادر الصين